

- ولا يغيب عن البال، وأنا أتناول هذه المسألة، ما يشعر به أهل الأدب عندنا، على اختلاف مشاربهم وتياراتهم، من ضرورة تعزيز مكانة الأديب ورعاية مصالحه والعمل على توفير ضمانات له كما توفرها البلدان الراقية لأي مواطن يسهم في بناء الوطن وتقدمه وربما كانت «جمعية أهل القلم» من المحاولات الأولى في هذا المجال، إلا أن انفراط عقدها في أول عهدها جعل الآمال تتبدد فترة طويلة لتعود فتشرق من جديد مع دعوة لجمع شمل الأدباء نوادي بها من على منبر الصفحة الثقافية في جريدة «النهار».

أليست هذه أيضا ظاهرة اجتماعية تسترعي الإنتباه وتستحق الدراسة؟!

والجمعيات من هذا الطراز كثيرة في العالم منها ما له الطابع المحلي الوطني ومنها ما له طابع دولي. وكذلك الاتفاقات لرعاية حقوق المؤلفين منها ما يتجلى في تشريع وطني أو في اتفاق إقليمي⁽¹⁾. غير أن النزعة العالمية يبدو أنها تسير نحو الغلبة تمثياً مع الروح العالمية السائدة منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

وتبقى المسائل الخاصة بين الكاتب ودور النشر وهي قضايا تتحدد شروطها على ضوء معطيات محلية تتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتصل بالكاتب وشهرته وأهمية الموضوع الذي يتناول، ومنها ما يرتبط بدار النشر نفسها ومنها ما يعود إلى سوق الكتاب ومدى اتساعها أو ضيقها وإمكانية نشره عبر الحدود.

V - القارئ - المطالعة

الكتاب والقارئ طرفان في قضية واحدة متلازمان. فالكتاب أياً يكن موضوعه، هدفه أن يصل إلى القارئ. إنه هذا الحوار الذي يقيمه الكاتب بينه وبين «الجمهور» لغاية

(1) كإتفاقية برن سنة 1886 التي عدلت مراراً وانضم إليها حتى سنة 1956 ثلاثة وأربعون بلداً واتفاقية مونتيفيديو سنة 1889 للبلدان الأميركية وقد وضعت منظمة الأونيسكو إتفاقية دولية لحقوق المؤلف دخلت حيز التطبيق منذ سنة 1955.